مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: آثار التغيير في العراق على الأفكار الإصلاحية في منطقة الخليج
اسم الكاتب: أ.م.د. خليل مخيف لفته
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6792
تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 12:44 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

آثار التغيير في العراق
على الافكار الاصلاحية في منطقة الخليج

الأستاذ المساعد الدكتور
خليل مخيف لفته
كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد

المقدمة

شهدت منطقة الخليج إصلاحات سياسية سارت بصورة بطيئة في السنوات السابقة بعضها كان استجابة لدواع داخلية وبعضها الأخر كان استجابة لضغوط خارجية إقليمية ودولية.

وثالثها استجابة للنوعين من الضغوط معا ومن الطبيعي أن تتأثر هذه العملية بما يجري في العراق سلبا أو إيجابا تبعا لانعكاسات الوضع العراقي على كل دولة من دول المنطقة وفي هذه الورقة سنحاول التركيز على الآثار السلبية والإيجابية للاحتلال على هذه العملية من خلال محاور ثلاثة هي:

أولا: الإصلاح في منطقة الخليج-المبررات والدوافع
ثانيا: الدوافع السلبية للاحتلال على الإصلاح الخليجي
ثالثا: الدوافع الإيجابية للاحتلال على الإصلاح في المنطقة

أولا: الإصلاح في منطقة الخليج:

عند تحليل المدلول اللغوي لمفردة الإصلاح نجدها تتضمن ركنين أساسيين يهما تتقوم عملية الإصلاح أحدهما وجود إرادة إنسانية سواء أكانت مقهورة أو مختارة للقيام بعمل ما وهذا ما يميز عملية الإصلاح من الصلاح، فالصلاح قد يكون بفعل عوامل طبيعية أو بيولوجية، ويسير في داخل الموضوع، وثانيهما وجود حالة فساد تنتاب الحقل الذي يراد إصلاحه، ولذا فان الإصلاح يشمل جميع موارد الفساد أو الموضوعات التي تعاني من خلل أو قصور في وظائفها أو أدوارها.

وفي ضوء هذا الفهم يتبين أن الإصلاح مفهوم عام يشمل موارد أو مصاديق متعددة قد تكون مترابطة ترابطا عليا أو منطقيا ولذا يتطلب الترابط في الإصلاح أيضا لكي يؤدي ثماره، أو قد لا تكون مترابطة، مما يتطلب اعتماد مبدأ التدرج وفق الأهمية ولذا لا مجال لحصر الإصلاح في الجانب السياسي كما تريده الولايات المتحدة الأمريكية لدول الشرق الأوسط، أو في الجانب الاقتصادي وإنما

ونتيجة للتداخل في مجالات حركة الإنسان على الطبيعة فان الإصلاح يشمل كل المجالات التي تطال حركة الإنسان.

ولا يشترط في الإصلاح أن يكون بإرادة مباشرة ، وإنما يمكن أن يكون بتوسط إرادة غير دائمة في الإصلاح ،وطبقا لهذا الأمر فان الإصلاح قد يكون قهريا على طرف ،كما هو الحال في حالة الإصلاح من الخارج المباشر أو عن طريق الضغط بشكل لا يمكن تجاهله، وقد يكون طبقا للإرادة المباشرة للفاعل .

وإذا ما أردنا تقييم نمطي الإصلاح، فان النمط الأول (أي الإصلاح استجابة لدواع خارجية) له مخاطره المتعددة التي قد تنعكس على منظومة القيم والعلاقات الاجتماعية من جانب، وعدم الجدوى من جانب آخر، إذ ربما تتوقف العملية لانتفاء عامل الدفع الخارجي لأسباب تعود إلى المتغيرات الدولية، دون أن نهمل جانب التأثير الخارجي. في عملية الإصلاح، لاسيما في مجال الاحتكاك الحضاري والثقافي بين الأمم والشعوب.

وإذا كان هذا التأخير لركني الإصلاح ينطبق على المجتمعات كافة فان المجتمعات الخليجية العربية وغير العربية لا تنشأ عنها.

وأن عملية الإصلاح في الخليج أصبحت ضرورة ملحة تمليها قوانين التطور الاجتماعي، فلم تعد منظومة القيم والفكر التي تحكم طبيعة العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية قادرة على الاستجابة للحاجات الاجتماعية، بل أصبحت تمثل معوقا أمام التطور، وأخذت تنتج مظاهر فساد تتطلب الإصلاح.

فاغلب المجتمعات في منطقة الخليج تعاني من مظاهر فساد مركبة متشابكة ربما تكون علاقاتها فيما بينها علاقة سبب ونتيجة أو علاقة تأثر وتأثير ويمكن الإشارة إلى هذه المظاهر بالآتي.

١- الجانب الفكري: إن الإطلالة البسيطة على الفكر السائد في منطقة الخليج تكشف انه فكر جامد لا يستجيب لمتطلبات التغيير والتطور، ويمثل في طابعه العام فكرا ارتداديا (نكوصيا)، يريد قراءة الحاضر من خلال فكر وممارسة الماضي كما يتسم بأنه فكر تفتيتي وليس فكرا توحيديا، لأنه ينطلق من اعتبارات دينية ضيقة، أو من خلال قراءة متعصبة للإسلام، مما ولد في بعض المجتمعات حالة من التداخل بين الانتماء الديني والمذهبي والولاء السياسي بل ذهبت بعض التيارات الفكرية إلى حد المساوقة بين الاثنين مما افرز حالة تشر ذم واتهامات بين الأطراف وإقصاء لفئات اجتماعية معينة، مما ولد حالة من عدم السلم الاجتماعي، وسيادة منطق القطيعة والتهميش والإقصاء للطوائف التي لا تلتقي في انتمائها الديني والمذهبي مع انتماء الأكثرية أو انتماء الأسر الحاكمة[1].

[1] محمد المحفوظ، الشيعة في السعودية بين تطلعات الإصلاح وضغوط الواقع.

وحتى الفكر الذي حكم طبيعة العلاقات الاجتماعية في بلدان أخرى هو فكر هجين بين المنطق العشائري والقبلي وبين الرؤية الظاهرية والتجزيئية للإسلام وهو في أحسن حالاته لا يستطيع أن يتماشى مع مفهوم الدولة الحديثة وما يتفرع عنها من نظم وعلاقات، وهذا يتطلب وجود فكر توليدي يستطيع أن يولد حلولا ويستجيب إلى حاجات المرحلة من خلال اعتماد مبدأ الموائمة بين النظر والواقع والذي يتطلب تفعيل قاعدة التجاوز لما هو غير عملي أو واقعي في الفكر واستبداله بالواقعي.

ويتسم هذا الفكر أيضا بأنه فكر يؤمن بامتلاكه الحقيقة المجردة ويرفض مبدأ النقد الذاتي، الذي يمثل الأساس الذي يتركز عليه مبدأ الإصلاح لان النقد يفترض وجود خطأ أو خلل متعمد أو غير متعمد أدى إلى فساد في حركة ناحية من نواحي الحياة الإنسانية، والرغبة في إصلاحه، عن طريق تبني فكرة تحديد مظاهر الفساد، وليس أدل على هذا الأمر من رفض بعض الدول من إنشاء برلمان يستجيب لمبدأي المحاسبة والتشريع، حتى ولو كان شكليا إذ أن السعودية مثلا، ومع اشتداد الضغط الداخلي والخارجي استجابت فشكلت " الشورى " الذي لا ثمرة عملية لنشاطه.

ومن القضايا التي لازالت عالقة ولم تجد لها حلا في إطار الفكر السلفي والقبلي مشكلة العلاقة بين الأصالة والحداثة، إذ بسبب من القطيعة مع الأحداث من قبل هذا الفكر ساد بالمقابل تيار الحداثة الذي يريد الانقطاع عن الجذور والأخذ بأسباب التطور المادي من خلال اعتماد قيم ومفاهيم أنتجتها الحضارة الغربية وأفرزت هذه القضية تيارات توصف بالتضخيم للتراث وأخرى تحتقره والثالثة تثير الأسئلة إزاءه، مع إغفال حركية الفكر الذي أنتج التراث الذي تحرك وفقا لأهداف أفرزتها المرحلة التي أنتجت هذا الفكر[٢].

إن التعمق في دراسة التراث بل والمعرفة عموما يكشف عن جملة من الأمور التي ينبغي الاعتماد عليها في إحداث الإصلاح الفكري وهي أن حركة المعرفة تقوم على مبدأ تجاوز الموجود الفكري أو تطويره وعدم الجمود عند حده كما لاحظنا في عصر الانحطاط الفكري، إذ ظلت النتاجات الفكرية تدور حول المتون وشرحها، وان الدافع وراء هذا العطاء الفكري إما سد النقص المعرفي الذي تفرزه مرحلة من مراحل التاريخ أوالرغبة في اكتشاف المجهول، بشرط أن يكون المجهول ذا فائدة، وليس في إطار الترف الفكري.

إن العلاقة مع الحداثة تأسست على أساس العلاقة مع الآخر الذي ظل لسنوات طويلة ينظر إليه على انه استعمار، وتحول الآن إلى عدو ديني ينطلق في

---

[2] هشام جعيط، المعرفة في الوطن العربي، مشكلة التراث الفكري، المستقبل العربي، ع٢٠٠٤/٩، ص ١٠٩.

علاقته مع المنطقة على أساس إسقاطات النزعة الدينية التي يحملها، ولعل في خطاب الحركات التي توسم نفسها بالجهادية ما يكشف عن هذه الحقيقة، إذ لم تستطع هذه الحركات من سبر غور السياسات الغربية في المنطقة وإنما ظلت تلتقط كلمة هنا وإشارة هناك في تصريحات صناع القرار في الغرب حول الإسلام لتؤسس عليها رؤيتها التحليلية لمواقف الغرب، في حين يتطلب الامر تحليلا لجميع نواحي هذه السياسة لمعرفة مدخلاتها الفكرية والعقائدية والمصلحية لكي نصل إلى استنتاجات حول مخرجاتها.

وإزاء هذا الفكر فإننا لا ننكر وجود دعوات لإصلاح الجانب الفكري السائد بما يؤمن إعادة ترتيب العلاقة بين مكونات المجتمع على أساس مبدأ المواطنة أولا ومبدأ التعايش السلمي ثانيا والذي يقتضي الاعتراف بالآخر المذهبي والتنوع الفكري والتعدد في الانتماءات المحلية، وربما ما قدمته الحركة الإصلاحية في السعودية من مشاريع إلى الملك فهد عام ١٩٩٣ وولي العهد السعودي بعد ذلك[٣] يدخل في هذا الإطار.

٢- الجانب الاجتماعي:

إن التخلف الفكري افرز مظاهر فساد في البنى الاجتماعية لمجتمعات دول الخليج إذ لا زال الحراك الاجتماعي للطبقات الاجتماعية يسير بصورة بطيئة نظرا لمحدودية عوامل الإثارة في هذا المجال، فضلا عن نمط العلاقات الاجتماعية قائم على أساس الولاء الفئوي والأسرى وربما المذهبي، بحيث انقلب الانتماء إلى الولاء وأصبحت العلاقات الاجتماعية في بعض الدول قائمة على أساس التمييز والإقصاء والتهميش الذي امتد إلى جوانب الحياة المختلفة من تعلم وثقافة وصحة واجتماع ودخل فردي وغيرها، مما انعكس سلبا على الوحدة الوطنية والاندماج الوطني وشكل إعاقة كبيرة لمسألة الهوية الوطنية، كما انه افرز حالة التخوف من تقسيم بعض دول المنطقة على أساس الانتماءات المذهبية كما تريد ذلك الدول الأجنبية، ورافق عملية التخوف تجذير مفهوم الخيانة والارتباط بالأجنبي ولا سيما الشيعة الذين يحاصرون في بلادهم في تهمة العمالة لإيران وغيرها من الدول.

كما أن النظرة إلى المرأة في اغلب مجتمعات الخليج-عدا إيران-لازالت تنطلق من قيم البداوة وان تأطرت عند البعض بالطابع الإسلامي، فهي محرومة من اغلب حقوقها الاجتماعية، حتى الحقوق التي لاتمثل تحديا لوجود الرجل ودوره في المجتمع، إذ أن الثقافة الذكورية هي السائدة، إذ ظلت المرأة تعاني من مساواتها مع الرجل في أمور لا دخل للذكورة والأنوثة فيها أمثال قيادة السيارة في السعودية،

[3] حمزة الحسن، علاقة شيعة السعودية الخارجية مذهبياً وسياسياً.

ونحن لا نتحدث عن الإطلاق وإنما في إطار الغالب، إذ توجد نساء متعلمات في دول الخليج، ولكن الغالبية منهن يخضعن لسياسة التمييز الذكوري-الانثوي.

مع انتشار كتابات لكتاب مسلمين، وحركات إسلامية سلفية في هذه البلدان والتي لا تريد أن ترتقي بالمرأة إلى مستوى كونها انسانة، فان مستقبل المرأة في هذه الدول ربما يكون أكثر ظلامية من الواقع الحالي[4].

وفي إطار معايير القبلية في العلاقات الاجتماعية السائدة تأتي ظاهرة المصاهرة لتمثل موقعا في عملية رسم الخريطة الاجتماعية، إذ أن الهرمية الاجتماعية تحددها عوامل اجتماعية واقتصادية، وان المصاهرة تعطي امتيازات كبيرة لفئات اجتماعية قد تدفع طبقا لأحد الباحثين[5] إلى أحداث تحولات سريعة وفجائية مما يكرس التفاوت الاجتماعي ويزيد من احتمالات التوتر وعدم الاستقرار السياسي وتعرض شرعية النظام السياسي للتآكل المستمر.

٣. الفساد الاداري:

تعاني دول الخليج-في اغلبها-من الحكم الاستبدادي وان كان يتخذ طابعا يغاير الاستبداد الفردي للحكم الشمولي، فهي أنظمة استبدادية في إطار القبيلة او العشيرة إذ حتى مع وجود برلمانات في بعضها فأن أقصى ما تستطيع فعله هو حجب الثقة عن هذا الوزير او ذاك دون أن تسقط حكومة كاملة بشخص رئيسها لان المناصب الأساسية في النظام تقوم على مبدأ التوارث والحصر في إطار العائلات الحاكمة، وهو يختلف عن مبدأ التوارث المعمول به في بعض الدول الديمقراطية كبريطانيا التي يكون فيها منصب الملك تشريفيا.

وقد نجم عن هذا النمط من الحكم تقليص هامش حركة الأمة تجاه النظام مما افرز تيارات معارضة دينية وسياسية أخذت بمبدأ المواجهة مع السلطة التي ظهرت آثارها في السعودية والكويت والبحرين وبغض النظر عن دوافع هذه المعارضة (دينية) او وطنية فان السلطات لجأت إلى إعمال القوة في مواجهة المعارضة مما أدى إلى استشراء ظاهرة العنف والعنف المضاد، والتي من المتوقع أن تزداد في المستقبل. وهي ظاهرة ليست مقتصرة على دول الخليج فقط وإنما تمتد إلى دول المنطقة، وبدلاً من أن تستخدم إمكانيات الدولة في عملية البناء والتطور فإنها دفعت باتجاه تقوية مؤسسات النظام التقليدية والأمنية والتي أخذت تتحول "إلى وجود عضوي" في كيان الدولة سواء من جهة الدور الذي تقوم به هذه الأجهزة في

---

[4] انظر ناصر الدين الألباني، كتاب الحجاب.

[5] محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعاييره، المستقبل العربي، العدد ٢٠٠٤/١١، ص ٣٨ .

حماية النظام او حتى من ناحية الكادر البشري الضخم الذي لا يمكن الاستغناء عن خدماته[٦].

ويدخل في إطار الاختلال السياسي اعتماد الطائفية السياسية لدى بعض بلدان الخليج كما هو الحال مع السعودية والبحرين والتي يتواجد فيها الشيعة بنسبة اكبر من باقي الدول الخليجية، إذ تم إقصاؤهم سياسياً وثقافياً ودينياً، فضلاً عن عمليات المضايقة الأمنية التي يتعرض لها هؤلاء من قبل الحكومات، الأمر الذي جعل حالة عدم الاستقرار السياسي قائمة، والتي تتأثر تبعاً للظروف الداخلية والخارجية.

وفي إطار الاختلال السياسي أيضا، لا يوجد هناك دور لرقابة الأمة على حركة الحكومة إلا في بعض الدول، وهذا ناجم عن غياب مؤسسات المجتمع المدني المستقلة عن الدولة، أولا، وغياب الإطار الدستوري الذي ينظم عمل الحكومة كما هو الحال مع السعودية ثانياً، مما افقد الكيان السياسي عنصراً من عناصر تقويم حركته، سيما وان هذا العنصر يتابع الحركة من خارج الحكومة، فضلاً عن انه صاحب المصلحة في حركة الدولة.

وفي ظل هذه الاختلالات البنيوية والهيكلية للواقع في اغلب دول الخليج تصبح عملية الإصلاح ضرورة ملحة تمليها دوافع المصلحة الوطنية لكل دولة، وأحيانا تمليها اعتبارات سياسية ضيقة لأنظمة الحكم، مما يؤشر أن عملية الإصلاح هي عملية داخلية، إلا أن الواقع يؤيد أن دوافع الإصلاح تنقسم على قسمين:-

الدوافع الداخلية:

ونعني بها الرغبة في إصلاح لحالة الخلل والفساد الناجمة من الإرادة الداخلية للشعب سواء أكانت هذه الإرادة نابعة من الحكومة او المعارضة، وسواء اتخذت الأسلوب السلمي في التغيير او الأسلوب التغييري الثوري (القائم على فكرة قلب نظام الحكم والإتيان بآلية جديدة للتعامل مع معطيات الواقع).

ومع تقديرنا أن أسلوب العنف وقلب أنظمة الحكم بات غير مأمون الجانب إذ كثيرا ما أدى إلى دكتاتورية شلت حركة الأمة وزادت في فسادها، فان الأسلوب السلمي هو الأقدر على القيام بعملية الإصلاح منها لأنه سوف لن يغرق البلاد في دوامة من عدم الاستقرار السياسي، مما يفتح الباب أمام قوى خارجية للتأثير على الوضع الداخلي، كما انه سوف لن يهدر طاقات الأمة وإمكانياتها في الصراع المسلح.

---

[6] صادق احمد، العنف والديمقراطية في الحياة السياسية العربية، الفكر الجديد، العدد ٥/١٩٩٣، ص ٨.

ورغم أن عملية الإصلاح الداخلي تحتاج إلى شروط ومقومات منها استجابة الطرف المنفذ (الحكومة)، وإرادة شعبية، فان هذه العملية تشهد نمواً بطيئاً جداً في دول الخليج العربية مقارنة بما يجري في إيران، مما يخشى أن تتحول إلى أداة تنخر في جسم الأمة وتعرقل نموها في المستقبل لا سيما في ظل بوادر اعتماد العنف لمواجهة بعض الأنظمة، كما هو الحال في السعودية وأحيانا الكويت، الأمر الذي ينذر. في جانب منه بتعطيل عملية الإصلاح.

ويلاحظ أيضا أن عملية الإصلاح الداخلي تمر بحالة مد وجزر، وغالباً ما تطول مدة الجزر لدوافع ومبررات غير مقنعة على طول الخط، وربما يكون هذا ناجماً من أن الإرادة الحاكمة غير مؤمنة بالإصلاح، وإنما ظروف الاستمرار أملت عليها الاستجابة لبعض نداءات الإصلاح الداخلي.

ومع غياب آليات التغيير وقوى التغيير المنظمة في دول الخليج (مؤسسات المجتمع المدني) وصرامة النظام الدستوري في هذه الأنظمة تبقى عملية الإصلاح صعبة التحقق وبعيدة المنال او على الأقل لا تؤتى بثمارها في الوقت القريب ما لم تكن هناك محفزات قوية تدفع باتجاه الإصلاح الداخلي.

الدوافع الخارجية

كثيراً ما تتعرض الدول وأنظمتها السياسية إلى تأثيرات خارجية تؤثر سلباً وإيجابا على حركتها وفي مختلف الجوانب، ومنها قضية الإصلاح وان هذه التأثيرات تكون أحيانا من البيئة الإقليمية للنظام وأخرى من البيئة الدولية، ودول الخليج لا تشذ عن هذه القاعدة، ولكن هذه التأثيرات يمكن تقسيمها على أمرين:

١. تأثيرات غير قهرية، بمعنى حصول أحداث دولية تتطلب الاستجابة لاستحقاقاتها، فمثلاً الحرب العراقية – الإيرانية كانت حدثاً ساهم إلى حد ما في زيادة الضغط على الشيعة في بلدان الخليج، ومن بين الأحداث المهمة التي كان لها صدىً سريع في الاستجابة عالمياً، زوال المنافسة الثنائية القطبية عام ١٩٩١، إذ شهدت دول عديدة في أفريقيا وآسيا انفتاحاً ديمقراطياً، وتخلت بعضها ولو شكلياً عن فكرة الحزب الواحد باتجاه التعددية، لا سيما البلدان التي كانت لها علاقات جيدة مع المنظومة الاشتراكية[٧].

٢. تأثيرات قهرية، إذ تكون هناك أساليب لفرض نموذج او لإصلاح معين على هذا النظام، إما عن طريق الضغط السياسي والدبلوماسي والإعلامي أو عن طريق القوة العسكرية من خلال مساعدة المعارضة على القيام بالعمل المنفرد (مشروع باول للديمقراطية) في الشرق الأوسط.

[7] د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، بغداد، دار الشؤون الثقافية ١٩٩٥، ص ٧٤.

وعملية احتلال العراق مثلت هذين البعدين في الدوافع الخارجية إذ قام التحالف بإسقاط نظام الحكم والتلويح بتغيير أنظمة سياسية منها في دول الخليج مثل إيران او التلويح بتفتيت بعض الدول كالسعودية وكذلك أن التغيير الحاصل في العراق سينعكس سلباً او إيجابا على الوضع في دول الخليج من زاوية الإصلاح، وهذا ما سنتطرق إليه في الفقرات اللاحقة ولكن لا بد من التأكيد على ناحيتين:

الأولى: إن عملية الإصلاح التي تحصل استجابة لضغوط خارجية، ليست حقيقية، وليست دائمة، إذ عادة ما ترتكز على التغيير المظهري دون الجوهر، وبالقدر الذي يمليه المؤثر الخارجي، ولعل انفتاح تونس نحو الديمقراطية جاء شكلياً، إذ تم استبعاد التيارات الإسلامية لأنها تتقاطع مع رؤية المؤثر الخارجي.

الثانية: إن الولايات المتحدة لا تريد إصلاحا حقيقياً في المنطقة، وإنما تهدف إلى إجراء تغيير جزئي في طبيعة العلاقة القائمة بين السلطة والشعب لا سيما مع الدول التي لا تتقاطع مصالحها مع مصالح الغرب، وان الغاية من وراء الإصلاح هو دوام المصالح الأمريكية في حالة شعورها بخطورة استمرار هذا النظام او ذاك في سياسته اتجاه الشعب، ولذا فان الغاية من وراء الدعوة إلى الإصلاح في جانبها الأساسي تدور حول تحسين صورتها لدى العالم العربي والإسلامي والتي أصابها الشك والغموض جزاء سياستها من دعم الكيان الصهيوني ومحاربة الحركات الإسلامية المقاومة واحتلالها للعراق، ولذا فهي تهدف كما يرى احد المحللين إلى تجميل صورتها.

ثانياً: آثار الاحتلال السلبية على عملية الإصلاح

من الواضح أن احتلال العراق له تداعياته على البيئة الإقليمية للعراق لا سيما دول الخليج العربية وإيران، وان هذه التداعيات لها انعكاسات سلبية على عملية الإصلاح الجارية في هذه الدول، مع ملاحظة أن تأثيراتها السلبية تتفاوت شدة وضعفاً من دولة لأخرى تبعاً لطبيعة العلاقة بين هذه الدول والولايات المتحدة أولا، وطبيعة النظام السياسي لهذه الدولة او تلك ثانياً، وطبيعة الديموغرافية لهذه الدول ثالثاً، وكذلك لنمط الإصلاح الجاري رابعاً، وما تبغيه الولايات المتحدة من الإصلاح خامساً.

فمن الواضح أن التحرك الأمريكي لدعم عملية الإصلاح في دول الخليج العربية يتقاطع مع التحرك الأمريكي لما نسميه الإصلاح في إيران، فهي تريد خليجياً إجراء إصلاحات بصورة تدريجية وسلمية، في حين تريد إزالة النظام في إيران واستبداله بنظام علماني يسير طبقاً لتوجهات الإدارة الأمريكية، علماً إن

عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي في إيران أكثر سعة ورسوخا مما في باقي المنطقة، إذ أن شعار الرئيس الإيراني خاتمي التنمية السياسية التي أعطت ثمارها في تنمية المشاركة السياسية لا سيما من قطاعات الشباب والمرأة حيث لا زال دور المرأة مغيبا" في الوسط الخليجي على الأقل في جانبه السياسي.

ويمكن تلمس آثار الاحتلال للعراق السلبية على العملية الإصلاحية في دول المنطقة بالاتي:

أ. إنها تعمل على تعويق عملية الإصلاح السياسي من زاوية استمرار هيمنة الأنظمة الشمولية بل وربما زيادة تكريس السلطة بيد الحكومة وعدم السماح للحرية بان تأخذ دورها في الحياة وتقليص هامش الحرية الممنوح للشعب وهذا يتم من خلال:

- ❖ إن احتلال العراق سيعطي فرصة للتيارات المعارضة أن تأخذ منحيين في التعامل مع السلطات القائمة احدهما الاندماج باتجاه المزيد من التعامل مع قوى الاحتلال بدعوى الرغبة في تكرار تجربة الاحتلال لبلدان أخرى لا سيما مع تزامن الاحتلال بالدعوات الأمريكية لاحتلال إيران او استمرار التهديد وهذا يحصل مع القوى التي لا تملك أية أرضية وطنية ولعل في إصرار الولايات المتحدة على التعاطي مع منظمة مجاهدي خلق او الاندفاع في مواجهة الأنظمة عن طريق العنف بدعوى مشاركتها في المشروع الأمريكي في المنطقة مما يولد حالة من التأزم السياسي تدفع باتجاه المزيد من تكريس السلطة وتقوية منظومة الأمن الداخلي لمواجهة خطر العنف بأشكاله المشروعة وغير المشروعة دليلا على ذلك[8].
- ❖ كما أن وجود الاحتلال في العراق وما افرزه من نتائج سلبية على الوضع العراقي من خلال شيوع الثقافات المحلية قد يشجع الفئات الأخرى في باقي دول المنطقة إلى المطالبة بالمشاركة السياسية الأكبر في ظل قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على التأثير على الجماعات المحلية في اغلب بلدان المنطقة ورغبتها في استخدام هذه الورقة للضغط على الدول إما لتغيير سياستها المناوئة لأمريكا أوللاستمرار في هذه السياسية مما سيدفع باتجاه تعويق عملية الاندماج الوطني لا سيما في ظل تصور أمريكي بان الشعور الحقيقي بالهوية الوطنية المشتركة أوالولاء الجارف للأمة والدولة

[8] زياد حافظ، المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية، المستقبل العربي، ع ٢٠٠٤/٨، ص ٩٦ .

في هذه الدول يكون مفقوداً[9]، وعندها ستتحول الدولة إلى طوائف وقبائل ومناطق وأحزاب متصارعة وربما التلميحات والتصريحات التي صدرت عن بعض الإطراف الأمريكية لا سيما مرشح الرئاسة (جون كيري) حول السعودية تكشف مقدار واقعية هذا التصور في أذهان الساسة الأمريكان.

وفي ذات التصور فان احتلال العراق سيدفع باتجاه التكريس السلطوي أوعلى الأقل إيقاف عملية الإصلاح الجارية في بعض هذه البلدان انطلاقا من دواعي المحافظة على الأمن الداخلي والخارجي إذ إن بعض الدول تتعرض لتهديدات جدية وحقيقة من قبل الاحتلال لا سيما إيران التي تجاور العراق وتوجد الكثير من القضايا العالقة بينها وبين الولايات المتحدة بل بينها وبين العراق يمكن استخدامها كذريعة أو حجة لضربها أو توجيه ضربات استباقية ولعل في برنامجها النووي واتهامها بالتدخل في الشؤون الداخلية للعراق وتشجيعها لما يسمى بالإرهاب وإيوائها على حد زعم البعض العناصر الإرهابية من الطالبان وغيرها دلائل على إمكانية التأثير باتجاه التصعيد الأمر الذي يدفع باتجاه إيقاف عملية الإصلاح الجارية في حين تعاني الدول الأخرى في الخليج من مشكلة التهديد الداخلي للعناصر المعارضة للوجود الأمريكي لا سيما التيارات الإسلامية المتشددة والتي توصم بالإرهاب، والتي تمثل المنطقة وبسبب من الثقافة الدينية السائدة والمنغلقة على الذات أحيانا" معامل لإنتاج مثل هولاء، وهذا يتطلب التوقف عن عملية الإصلاح البطيئة في ذاتها، مما يدفع بالسلطات إلى تكريس دولة المؤسسات الأمنية من اجل حماية المصالح الاجتماعية للأمة أو ديمومة وبقاء المؤسسات القائمة. كما تعزز وجود المنظمات التي تدعي الجهاد وما تحمله من تصور طائفي مقيت سيؤدي حتما إلى تعويق عملية الاندماج الوطني التي هي احد أهداف عملية الإصلاح السياسي، وللتدليل على الثقافة الطائفية لهذه الحركات السلفية تجد مجموعة من عناوين الكراريس والخطابات التي تهاجم طوائف الشيعة مثلا" في دول الخليج أو غيرها[10]، وهذه النسبة تزداد عددا من خلال مظاهر العداء الواضحة والبارزة عبر التيارات الفكرية والقطاعات الشعبية السائدة في العالم العربي والإسلامي ومن ضمنها دول المنطقة جراء سياسات أمريكا تجاه المسلمين الذين يحاولون تأكيد هويتهم أمام السيطرة الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والفكرية الغربية[11].

---

[9] لميس اندوني، برنارد لويس ينظر لإعادة استعمار العالم الإسلامي، جريدة الحياة في ٢٠٠٢/١٢/٢٩.

[10] أبو مصعب الزرقاوي ، وصايا للمجاهدين .

[11] برهان غليون ، نحو حرب باردة عالمية جديدة ، في ٢/ ١٠ / ٢٠٠٢ .

يضاف إلى كل هذا أن هذه الدول تمتلك ثروات هائلة ساهمت بشكل أو بآخر في تعزيز نشاط الحركات الإسلامية المتطرفة في هذه البلدان، إما من خلال دعمها للجهاد الأفغاني، أو من خلال دعمها لمؤسسات خيرية تعمل في الخارج وعملت على تمويل نشاط هذه المنظمات، أو من خلال مساهمة مواطنيها الذين يتعاطفون مع هذا النشاط، إذ تشير بعض التقارير الأمريكية إلى أن نسبة (٢٠%) من السعوديين يتعاطفون ويؤيدون نشاط المنظمات التي تلجأ إلى استخدام العنف في المملكة[12]، وزيادة على هذا فأن أتباع هذه الحركات ليسوا كلهم أبناء هذه المنطقة، بل أن بعضهم اندس في هذه المجتمعات[13] تحت عناوين العمالة الأجنبية أو السياحة أو الإقامة الدائمة، الأمر الذي يجعل من إمكانية إقامة خلايا ناشطة أو كامنة في دول المنطقة أمرا مقبولا.

ولا يقتصر الأمر عند حد استخدام العنف، وإنما زيادة أو سيادة ثقافة العنف لوجود مبررات لمثل هذه الثقافة قد تكون بعضها مشروعة وبعضها الآخر مبالغ فيه، فالوجود في العراق وتواجد نواته في منطقة الخليج وفي داخل بعض دول الخليج على شكل قواعد عسكرية يعطي لمثل هذه الثقافة دافعا للقبول، مع وجود وعي هابط لدى بعض الفئات الشعبية يسمح بالتلبيس في قضايا أخرى على عقلية هولاء بما يؤدي إلى سيادة مثل هذه الثقافة، الأمر الذي يعرقل عملية الإصلاح التي يفترض فيها أن تكون وفق المنهج السلمي، إذ يعتقد البعض بان هذا الطريق طويل ولا يؤدي إلى حل جذري إلا باستخدام العنف.

ومثل هذه الثقافة إذا ما سادت فأنها ستؤدي حتما إلى التصادم مع ثقافة الإصلاح التي اقل ما يقال عنها في بعض جوانبها ثقافة الدولة، ولعل في مظاهر تحجيم النشاط الأدبي في بعض الدول، في السعودية والكويت بدعوى المساس بالمقدسات الإسلامية والتصريح في قضايا تمس الحياء من قبل بعض الإسلاميين دليلا على مثل هذا التقاطع الذي يعرقل عملية الإصلاح.

ولم يعد الأمر عند حد التقاطع بين ثقافة الموروث وثقافة الإصلاح، وإنما يمتد إلى محاربة أية ثقافة وافدة حتى ولو كانت فيها مصلحة للشعب والأمة، بدعوى أنها ثقافة غربية استهلاكية تتعارض مع قيم الإسلام، التي يفهمها البعض على أساس الرؤية السابقة لها، دون الأخذ بالاعتبار المداليل المتحركة للإسلام، ومع زيادة مساحة التيار الإسلامي السلفي فان عملية الإصلاح التي تبدأ من بناء ثقافة الإنسان ومشاركة الكل في التنمية تواجه عقبات كثيرة ولعل ما تشهده الكويت

---

12 نقلاً عن سمير كرم، **مستقبل البيئة الأمنية في الشرق الأوسط** ، **المستقبل العربي** ، ع ٢٠٠٤/٨ ، ص ١٨٧ .

13 جهاد عودة وعمار علي حسين، عولمة الحركات الإسلامية الراديكالية،مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٢، ص ١٣.

وحتى السعودية من الشد والجذب حول مشاركة المرأة في العملية السياسية بين الإسلاميين ودعاة الحداثة والإصلاح معلم بارز لهذا التقاطع مع العملية الإصلاحية.

وفي إطار استحقاقات الاحتلال على المنطقة يبرز المتغير الكردي كأحد عوامل تعويق عملية الإصلاح عند بعض الدول لا سيما مع تواجد عناصر ربط بين أكراد العراق وبعض الأكراد في الأقطار المجاورة للعراق، ورغبة كردية تفصح عنها خطابات بعض زعماء الأكراد القوميين بالانفصال وتشكيل دولة كردستانية كبرى، قد تثير المشاكل لدول مثل إيران الذي يمثل عامل الإسلام، المعيار الأهم في الثقافة السائدة لدى شعبها، في حين نشوء الخطابات القومية أو تعزيزها عند الأكراد أو العرب أو فئات أخرى ربما يعرقل عمليات الإصلاح ويجر البلد باتجاه المركزية من جانب السلطة، والتهميش أو الانعزال من جانب فئات كردية أو عربية.

كما أن احتمالية بناء العراق على أساس فيدرالي (طائفي أو قومي) قد يشجع الأقليات في دول المنطقة إلى المطالبة بهذا الأمر مما يعرقل عملية الاندماج الوطني التي يكون تارة من أهداف الإصلاح، وأخرى وسيلة للإصلاح.

ولايمكن إغفال الدور الصهيوني في المنطقة، والذي يسير بصورة متناغمة مع المشروع الأمريكي، فان احتلال العراق، وما يعانيه الان من فوضى وعدم استقرار امني وسياسي جعل الباب مفتوحا للوجود المخابراتي الصهيوني قريبا من دول المنطقة والذي يسعى إلى إثارة القلاقل الداخلية في هذه الدول ذات التكوين الاجتماعي الهش أولا، والتأزم السياسي ثانيا، كما يعمل من جهة أخرى على تعويق العملية الديمقراطية إذا ما حصلت انطلاقا من تصور صهيوني مفاده أن الإصلاح الديمقراطي سيطيح حتما بأرباب الفساد والاستسلام لأرادتها وللإرادة الأمريكية[١٤].

ومما يزيد من أهمية الدور الصهيوني هو ارتباط بعض الأحزاب العراقية المعارضة بمنظمات يهودية أمريكية لا سيما منظمة المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي ولجنة الشؤون العامة الإسرائيلية – الأمريكية والتي كشفت عنها وكالة الأنباء اليهودية الدولية وتصريحات بعض المعارضين العراقيين حول العلاقة مع إسرائيل بل وزيارة احد أعضاء المؤتمر الوطني العراقي (مثال الآلوسي) إلى اسرائيل، إذ أن هذه المنظمات تعمل على تهيئة عناصر تلتقي مصالحها مع إسرائيل ولعل في إعلان مدير مكتب المؤتمر الوطني العراقي في واشنطن أن تقرب منظمته من المنظمات اليهودية هو أفضل طريق للوصول إلى الحكومة الإسرائيلية التي ينبغي لها أن تشارك بدور أكثر نشاطا في تشكيل التغيير

[14] ماثو برجر ، العلاقة بين المنظمات اليهودية الأمريكية على موقع : Alarabnews.com

السياسي[15]، فضلا عن أن الأنظمة الشمولية في المنطقة خدمت المشروع الصهيوني بصورة مباشرة وغير مباشرة من خلال عدم استطاعتها طيلة تجربتها في الحكم أن تواجه التحديات الداخلية والخارجية[16]، لاسيما مع الكيان الصهيوني لفقدان التواصل الشعبي مع هذه القيادات، ولذلك فان المشروع الصهيوني ستكون أدواته اقرب إلى دول المنطقة من السابق بحكم الاحتلال الأمريكي للعراق ولذا سيعمل على تعويق وصول تيارات وطنية إلى السلطة بأي ثمن كان، من خلال إشاعة تصور أن دول المنطقة في اغلبها غير مستقرة اجتماعيا وسياسيا وان إشاعة الديمقراطية قد تؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار، مع العلم أن هذا الأمر ليس بصحيح وإلا لعملت إسرائيل على تحقيق الديمقراطية لان وجودها مرتبط بعدم استقرار دول المنطقة.

ومما يؤثر على عملية الإصلاح–الجانب الاقتصادي الذي يمثل احد استحقاقات الاحتلال الأمريكي للعراق، إذ أن هذا الاحتلال ارتبط في جانب من أهدافه بالسيطرة على منابع النفط–من ناحية التوزيع–مما ينعكس سلباً على حركة الأسعار في السوق العالمية، إذ أن الولايات المتحدة استطاعت بشكل أو بآخر من التأثير على هذه السلعة الدولية، من خلال التحكم بطرق التصدير، من آسيا الوسطي إلى الخليج عبر سيطرتها على ممرات التوزيع إلى أوربا واليابان، مما يمكنها من التأثير على أسعار النفط من خلال الضغط على الدول المنتجة، وهذا قد يدفع باتجاه التقليل من عائدات النفط لدول المنطقة والتي لا زال اقتصادها أحاديا وسلعياً يقوم على (تصدير النفط)، مما قد ينعكس على عمليات التنمية الاقتصادية وما لهذا الانعكاس من أثر على العلاقة بين الأمة والسلطة، إذ إن استقرار بعض الأنظمة في المنطقة ناجم من حالة الرفاه الاقتصادي، في حين أن ما تعاني منه بعض الدول من تدني وارداتها من النفط، وبروز ظاهرة المديونية أثار ردود فعل قد تبدو جزئية في الحاضر، بل ربما تتحول إلى ظاهرة تنذر بخطر عدم الاستقرار السياسي، الذي يمثل احد كوابح عملية الإصلاح.

وإذا ما أضفنا إلى العامل الاقتصادي، عاملاً آخر يتمثل بالبعد الاقتصادي للوجود الأمريكي في العراق لا سيما إذا ما تحول هذا الوجود إلى وجود دائم من خلال القواعد العسكرية الأمريكية في العراق، إذ إن هذا الوجود سيدفع ببعض الدول لا سيما إيران إلى تعزيز قدراتها العسكرية إما من خلال تطوير صناعتها العسكرية أو من خلال استيراد المزيد من الأسلحة من دول أخرى وهذا يعني زيادة حصة الدفاع من الميزانية على حساب مشاريع التنمية الاقتصادية، مما قد يشيع ظاهرة البطالة أو الهجرة إلى الخارج، أو يدفع باتجاه المزيد من الاحتكاك السياسي مع السلطة أو على الأقل يحجم من دور عمليات الإصلاح الجارية في هذا

---

15 من بيان للجنة المتابعة للمؤتمر القومي الإسلامي صادر في ٢٧/ ٦/ ٢٠٠٤.

16 انظر البيان المشترك بين فدائيي صدام وتنظيم الشمال لحزب البعث في ١٣/ ١١/ ٢٠٠٤.

البلد، وإزاء حالة التوجس القائمة بين دول الخليج العربية وإيران، مع وجود مشاكل مع بعضها، الأمر الذي يدفعها أيضا إلى تعزيز ترسانتها العسكرية بدعوى التهديد المحتمل لإيران عليها وهذا سيفضي إلى ذات النتائج التي تسير عليها إيران.

ثالثاً – الآثار الايجابية للاحتلال على الإصلاح

رغم أن الاحتلال-يمثل ظاهرة سلبية من حيث أهدافها ووسائلها على البلد المحتل، إلا أنها أحيانا تفرز مجموعة من النتائج الايجابية على الدول المحيطة، إذا ما كانت هناك علامات توافق، والاحتلال الأمريكي للعراق، وفرّ فرصة لتعزيز الإصلاحات في المنطقة بصورة مباشرة أم غير مباشرة.

١. التأثيرات الايجابية المباشرة.

تناغمت فكرة الديمقراطية مع المستودع الأمريكي منذ البداية ولا زالت وهي لا تستهدف إثارة العقل والوعي العراقي فحسب لمواجهة الدكتاتورية وإنما أيضا استهدفت إثارة العقل العربي والإسلامي باتجاه الضغط على الحكومات لممارسة عملية الإصلاح السياسي من جهة، وإرسال رسائل إلى زعماء هذه الدول بصورة ضمنية إن هذا الاحتلال يرافقه عمليات تغيير في الخريطة السياسية (سواء أكانت ذات طبيعة داخلية) أو (ذات طبيعة بينية)، ولعل الكل يتذكر مقولة بوش بأنه يريد إن يكون العراق نموذجاً للديمقراطية في العالم العربي والإسلامي.

إن مثل هذا التحليل دفع الأنظمة العربية في المنطقة إلى العمل على مستويين:

الأول: الانفتاح قليلاً إزاء الإصلاح السياسي والإداري والاقتصادي بما يؤدي إلى امتصاص الاستجابة الشعبية للتأثير الإعلامي الغربي، والسعي بصورة جادة إلى التأكيد على الطابع الداخلي في عملية الإصلاح، وإبعاد التأثير الخارجي، ولعل تداعي بعض الأنظمة العربية بما فيها العربية السعودية إلى اجتماعات لمناقشة آثار الخطة التي كانت تنوي الولايات المتحدة الأمريكية طرحها في قمة الثماني، والتي طرحت فيما بعد، إلا مؤشر واضح على مدى التخوف العربي والإسلامي من فكرة الإصلاحات من جهة، وتكشف عدم الرغبة الحقيقية للإصلاح من جهة ثانية.

الثاني: العمل على تعويق العملية الديمقراطية للعراق من خلال دعم العناصر الإرهابية العاملة في العراق بالمال وبالرأي الشرعي، او السعي لتشويه هذه التجربة وجرها باتجاه الديمقراطية المشوهة مدفوعة بالرغبة في إبعاد شبح الديمقراطية الحقيقية عن هذه البلدان، وما الدعوى إلى المصالحة أو التأجيل

للانتخابات أو عدم التفاعل معها إلا مظاهر لهذا التعويق، لاسيما وان العملية الديمقراطية ستفرز أغلبية لا تكون مرضية لدول الخليج العربية لما لها من امتدادات بشرية في بعض هذه الدول.

إن دول الخليج لم تعد تحتمل حكما شيعيا للعراق، إذ أعلنت صراحة قلقها على سنة العراق[١٧]، وهو أمر ناجم من قراءة مغلوطة للواقع أولا، وبناءاً على ممارساتهم في الحكم التي تتمثل في إقصاء الأقلية الشيعية، إذ أن تأييد البعض لسقوط صدام، كان سببه أملهم في تغيير وجوه النظام وليس بنية النظام وتركيبته ،كما أن دعم بعض دول الطوق العراقي للإرهاب في العراق يهدف في جزء منه تعطيل المشروع الديمقراطي في العراق والسعي لمحاولة عودة الدكتاتورية الفردية أو دكتاتورية الأقلية إلى السلطة، والغريب حقاً إن بعض هذه الدول التي كانت في الماضي توصم النظام وحزبه بالعمالة والخيانة للوطن والعروبة نجدها تمد يد العون إلى هؤلاء الخونة، الذين تحولوا إلى وطنيين بنظرها، متحملة في ذلك نتائج التهديد الأمريكي المستمر لها بوقف الدعم.

وربما يقوم هذا الدعم على قناعة بإمكانية عودة البعثيين إلى السلطة والتي يروج لها حزب البعث الذي أعلن عن إن أسمى غايته إطلاق سراح صدام حسين وتحرير العراق وإرجاع حكم البعث إلى العراق، علماً بان هذا الحزب أعلن عن انه يدفع لكل من يقتل أمريكي عشرة آلاف دولار أمريكي وألفا لكل من يقتل فردا من البشمركة والحرس الوطني وفيلق بدر أو غيرهم[١٨].

ولكن لا بد من القول أن العملية الديمقراطية إذا تم تعويقها في الوقت الحاضر فان أمد التعويق لن يستمر، بل لا بد له إن يتوقف، وان ينهض المشروع الديمقراطي في العراق، لأنه لا مجال للعيش بسلام إلا بالمشاركة الحقيقية لكل فئات الشعب العراقي، واعتقد إن هذا سيكون له انعكاسات سلبية على أنظمة الجوار في الخليج، وايجابية على صعيد الانفتاح والمشاركة الجماهيرية في العملية السياسية.

إن عملية الإصلاح ستأخذ مديات ابعد من العملية الجارية آلان في بعض دول منطقة الخليج من خلال إعادة ترتيب العلاقة بين الحكومة والشعب بما يوفر مجالاً لإبداء الرأي والمشاركة والمحاسبة والتقويم من جهة، وإعادة النظر في الخريطة المذهبية لهذه الدول بما يؤدي إلى دمج الأقليات المذهبية في المجتمع تمهيداً لدمجه في العملية السياسية، مما سوف يمهد عملية تعزيز للوحدة الوطنية وتعميق حالة الشعور بالهوية الوطنية لهذه الدول، وتجاوز خطاب الإقصاء الديني، وسلوك الإقصاء العملي، لا سيما في ظل حراك اجتماعي وثقافي تشهده دول

---

17 انظر بيان جماعة التوحيد والجهاد في العراق والتي تتبنى مسؤوليتها عن مثل هذه الأعمال .

18 توماس فريدمان، البحث عن الحرية، مقال منشور في لوس انجلوس تايمز في ٢٠٠٢/١٠/٢٠ .

المنطقة نتيجة جملة من العوامل الداخلية والخارجية لكن لابد من التأكيد إن عملية الإصلاح سوف لن تأخذ مستواها المطلوب في البداية لوجود فئات تعويقية نفعية وانتهازية ومنغلقة.

وفي ظل التواجد الأمريكي في العراق وبعض دول منطقة الخليج-ستعمد هذه الدول إلى تعميق عملية المشاركة (أي الإصلاح السياسي) لتحقيق هدفين:

١. تهيئة الشعب لمواجهة احتمالات الضربة الأمريكية أو الضغط على الحكومة لتغيير مساراتها مستفيدة في ذلك من تجربة الحكم في العراق الذي تهاوى بفعل تخلي الشعب عنه، وتمتين هذه العلاقة يتم من خلال إعطاء الحريات ولو بصورة محدودة كحرية التعبير عن الرأي وإفساح المجال أمام حرية الصحافة لتشخيص حالة الخلل في الأداء الحكومي، كما يسعى إلى ذلك التيار الإصلاحي في إيران.
٢. إشراك الشعب في مواجهة تنامي ظاهرة الإرهاب في بعض مجتمعات الخليج التي أخذت بعداً تنظير يا يتمثل بشيوع ثقافة التكفير الداخلي (أي تكفير الأنظمة) وما يترتب عليها من ضرورة إسقاطها استجابة لمبدأ الإصلاح عن طريق ما يسمى بالجهاد، صيما وان هذه الفئات تمثل معارضة غير محددة الوجود، ولها قابلية الانتشار لسذاجة وعي غالبية الشعب، ووجود رموز دينية تدعم وتنظر لهذا التوجه.

وربما تحتاج الأنظمة إلى الانفتاح على الشعب في مواجهة الإرهاب في ظل تنامي ظاهرة وصف العاملين في أجهزة الدولة لا سيما في المجال الأمني بالارتداد واستهدافهم في مواقع من دول الخليج لا سيما في السعودية كما إن تجربة استهداف العاملين في قوى الأمن الداخلي في العراق من قبل المنظمات المتطرفة قد تجد لها صدىً عملياً في هذه الدول بما يدفع باتجاه تمتين العلاقة مع أبناء الشعب .

ورغم عزلة هذه المنظمات جماهيرياً وعدم قدرتها على التعبئة والذي يتضح من فشل الجهاد في الجزائر ومصر والبوسنة كما يرى جل كيبل أستاذ العلوم السياسية الفرنسي، فان هذه المنظمات قادرة على تحريك الشارع تجاه الغرب.

ومع أن تجارب الآخرين مع هذه الظاهرة أثبتت فشل الأداء الحكومي في تحجيم هذه الظاهرة، فان المشاركة الشعبية في محاربتها تكون هي الأهم ويتم ذلك من خلال إعادة تجسير العلاقة مع الشعب، وإعطائه دوراً في البناء السياسي والاجتماعي للأمة.

وتزداد هذه المهمة أهمية مع التواجد الأمريكي في العراق وبعض دول المنطقة إذ دفع هذه التيارات إلى تكثيف جهودها من خلال إشاعة ثقافة الجهاد في

أوساط الشباب في هذه المجتمعات للذهاب إلى العراق، ولمواجهة الأنظمة التي تقدم تسهيلات لهذه القوات، ولعل ما حدث من عمليات في الكويت والسعودية وقطر يكشف حجم هذه التيارات، وربما تكون هذه الدول محطات لعبور المقاتلين إلى داخل العراق وبالتالي يمكن تكرار تجربة الباكستان مع أفغانستان إبان التواجد السوفيتي في الأخيرة، إذ لا زالت باكستان تعاني من تواجد العرب– الأفغان–ليس على صعيد الأفراد–وإنما على صعيد ثقافة العنف والقتل والإقصاء والطائفية.

٢. التأثيرات الايجابية غير المباشرة

ونعني بها ما يترتب على الاحتلال من آثار غير مباشرة تنعكس إيجابا على عملية الإصلاح، إذ أن الجانب الاقتصادي له تأثير مهم في العملية فالاحتلال الأمريكي للعراق وما رافقه من توقف ضخ النفط العراقي وعمليات التخريب التي توقف بين الحين والأخر تصدير النفط، دفع بالسوق العالمية للنفط إلى المطالبة بزيادة الإنتاج وارتفاع أسعار النفط، وهذا ولّد مداخيل جديدة لها انعكاساتها على عملية الإصلاح، من خلال مشاريع التنمية التي قد تؤدي إلى القضاء على نسبة البطالة أو التقليل منها والتي تعاني منها بعض الدول في منطقة الخليج، والتي كانت لها ردود أفعال عرقلت عملية الإصلاح الجارية.

وان كانت هناك نظرة أمريكية (على الأقل لدى توماس فريدمان) للثروة النفطية ترى أنها معرقل لعملية الديمقراطية، إذ أنها توفر كميات من المال يمكن استخدامها للسيطرة على كل وسائل القهر–الجيش والشرطة وأجهزة الاستخبارات بدلاً من استخدامها في بناء الاقتصاد، لذا فان الترويج للديمقراطية برأيه انه لن يستمر بدون تخلص الدول الشرق أوسطية من اعتمادها على النفط عن طريق الخفض التدريجي والمنتظم لأسعار النفط عن طريق الطاقة البديلة والمحافظة على الموارد.

الخلاصات

من خلال ما تقدم يمكن القول أن اغلب عمليات الإصلاح الجارية في منطقة الخليج جاءت بفعل ضغوط خارجية، انسجاماً مع مصالح الدول الأجنبية وربما للتنفيس عن حالة الاحتقان الداخلي التي تشهدها العملية السياسية في هذه الدول، بمعنى أن للعامل الخارجي اثرا كبيرا في توجيه العملية الإصلاحية بالاتجاه الذي يتناغم مع سياسات تلك القوى الإقليمية والدولية.

وان احتلال العراق الذي تم بذريعة إشاعة الديمقراطية في الشرق الأوسط له آثار حالية على العملية الإصلاحية، وله آثار مستقبلية، وإذا ما تجاوزنا استشراف المستقبل في العراق وركزنا على الوضع الحالي فان هذه العملية تتأرجح بين الاستمرار فيها ولكن بقيود خارجية أو التوقف والرجوع إلى دائرة الفساد السابقة، وعند موازنة المعطيات الراهنة، فانه يمكن القول أن هذه العملية ستبقى سائرة في اتجاهها وان شابتها معوقات مرحلية كبروز الجماعات الإسلامية المناهضة للوجود الأمريكي في العراق والمنطقة إلا أنها ستتعزز بفعل الضغط الشعبي الذي يتناغم في جانب منه مع المطالب الدولية.